

عنوان البحث

الأمن القانوني والاعتراف بالأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية  
في ظل تعدد الأنظمة القانونية

م. د. زينب ثامر حميدي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز البحوث النفسية، العراق.

بريد الكتروني: Zinab.t.hameedi@src.edu.iq

HNSJ, 2026, 7(6); <https://doi.org/10.53796/hnsj76/31>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/76/31>

تاريخ النشر: 2026/06/01

تاريخ القبول: 2026/05/20

تاريخ الاستقبال: 2026/05/15

المستخلص

يتناول هذا البحث إشكالية الأمن القانوني والاعتراف بالأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية في ظل تعدد الأنظمة القانونية، وذلك في سياق التحولات الرقمية المتسارعة التي أعادت تشكيل المعاملات التجارية العابرة للحدود. فقد أسهمت التجارة الإلكترونية الدولية في تجاوز القيود الجغرافية التقليدية، لكنها في المقابل أفرزت تحديات قانونية معقدة تتعلق بتنازع الاختصاص القضائي، وتعدد القوانين واجبة التطبيق، وصعوبة الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها، بما يهدد استقرار المراكز القانونية للأطراف المتعاملة إلكترونياً. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاعتراف الفعال بالأحكام الأجنبية يُعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن القانوني في البيئة الرقمية الدولية. وقد اعتمد البحث منهجية متعددة تمثلت في المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية، والمنهج المقارن لمقارنة مواقف الأنظمة القانونية المختلفة، إلى جانب المنهج الوصفي لبيان الإشكالات العملية المرتبطة بمنازعات التجارة الإلكترونية. وتوصل البحث إلى أن تعدد الأنظمة القانونية واختلاف القواعد الموضوعية والإجرائية، ولاسيما ما يتعلق بمفهوم الاختصاص القضائي والنظام العام، يمثلان عائقاً رئيساً أمام الاعتراف بالأحكام الأجنبية، ويؤديان إلى تقويض قابلية التوقع والاستقرار القانوني. كما أظهر البحث أن التحكيم الإلكتروني يشكل آلية فعالة لتجاوز بعض هذه الإشكالات، إلا أن فعاليته تظل رهينة بمدى الاعتراف بأحكامه وتنفيذها، فضلاً عن تكييف اتفاقية نيويورك مع متطلبات البيئة الرقمية. ويخلص البحث إلى ضرورة تطوير الأطر التشريعية وتعزيز التعاون القضائي الدولي، بما يحقق التوازن بين السيادة الوطنية ومتطلبات الأمن القانوني في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الأحكام الأجنبية، التجارة الإلكترونية الدولية، التحكيم الإلكتروني، تنازع الاختصاص القضائي.

## RESEARCH TITLE

# Legal Security and the Recognition of Foreign Judgments in International Electronic Commerce Disputes under the Multiplicity of Legal Systems

Dr. Zainab Thamer Hameedi<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Ministry of Higher Education and Scientific Research, Psychological Research Center, Iraq.  
Email: Zinab.t.hameedi@src.edu.iq

HNSJ, 2026, 7(6); <https://doi.org/10.53796/hnsj76/31>  
Arabic Scientific Research Identifier: <https://arsri.org/10000/76/31>

Received at 15/05/2026

Accepted at 20/05/2026

Published at 01/06/2026

## Abstract

This study examines the issue of legal security and the recognition of foreign judgments in international electronic commerce disputes under conditions of legal plurality, within the context of rapid digital transformations that have reshaped cross-border commercial transactions. While international e-commerce has transcended traditional geographical constraints, it has simultaneously generated complex legal challenges related to jurisdictional conflicts, the multiplicity of applicable laws, and the recognition and enforcement of foreign judgments, thereby threatening the stability of legal positions for parties engaged in electronic transactions. The study proceeds from the premise that the effective recognition of foreign judgments constitutes a fundamental pillar for achieving legal security in the international digital environment. To this end, the research adopts a multi-method approach, employing the analytical method to examine relevant legal texts, the comparative method to analyze the positions of different legal systems, and the descriptive method to identify the practical challenges associated with international electronic commerce disputes. The findings indicate that the multiplicity of legal systems and the divergence of substantive and procedural rules—particularly with respect to international jurisdiction and public policy—represent major obstacles to the recognition of foreign judgments, undermining predictability and legal stability. The study further demonstrates that electronic arbitration offers an effective mechanism for overcoming certain jurisdictional and legal conflicts; however, its effectiveness remains contingent upon the recognition and enforcement of arbitral awards, as well as the adaptation of the New York Convention to the requirements of the digital environment. The study concludes by emphasizing the need to modernize legislative frameworks and strengthen international judicial cooperation in order to achieve an appropriate balance between national sovereignty and the requirements of legal security in international electronic commerce disputes.

**Key Words:** Legal security, foreign judgments, international e-commerce, electronic arbitration, conflict of jurisdiction.

## المقدمة:-

## أولاً: خلفية البحث والسياق العام للتجارة الإلكترونية الدولية

أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تحوّل جذري في أنماط المعاملات التجارية، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية الدولية أحد أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية المعاصرة. فقد مكّنت الوسائط الرقمية من إبرام العقود وتنفيذ الالتزامات التجارية عبر الحدود دون التقيد بالقيود الجغرافية التقليدية، الأمر الذي أسهم في توسيع نطاق التبادل التجاري وزيادة حجم الاستثمارات الدولية. غير أن هذا التطور التقني، على الرغم من آثاره الإيجابية، أفرز تحديات قانونية معقدة تتعلق بطبيعة العلاقات التعاقدية الإلكترونية، وتعدد الأنظمة القانونية الخاضعة لها، وصعوبة تحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق (السلمي & عوض، 2023؛ الحماية القانونية المقررة في عقد البيع الإلكتروني، 2025).

وتتسم منازعات التجارة الإلكترونية الدولية بخصوصية قانونية نابعة من طابعها غير المادي وتعدد عناصرها الأجنبية، مما يجعل تسويتها القضائية أكثر تعقيداً مقارنةً بالمنازعات التجارية التقليدية. وتبرز في هذا الإطار إشكاليات متعلقة بالإثبات الرقمي، وضمانات التقاضي العادل، فضلاً عن تنفيذ الأحكام القضائية خارج حدود الدولة التي صدرت فيها، وهو ما يفرض تحديات حقيقية أمام النظم القانونية الوطنية (سعد & مصطفى السيد فرج، 2024؛ المعلم & الكري، 2024).

## ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن تعدد الأنظمة القانونية وتباين قواعد الاختصاص القضائي وشروط الاعتراف بالأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية يؤدي إلى غياب الوضوح وعدم الاستقرار في المراكز القانونية للأطراف المتنازعة، الأمر الذي يهدد مبدأ الأمن القانوني ويضعف الثقة في فعالية القضاء كوسيلة لحسم المنازعات الرقمية العابرة للحدود. ويزداد هذا الإشكال حدة في ظل اختلاف مفهوم النظام العام ومتطلبات السيادة الوطنية بين الدول، مما ينعكس سلباً على الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها (آدم، 2025؛ الزيد، 2022).

## ثالثاً: سؤال البحث الرئيس

ينطلق البحث من سؤال رئيس مفاده:

إلى أي مدى يسهم الاعتراف بالأحكام الأجنبية الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، في ظل تعدد الأنظمة القانونية، في تحقيق الأمن القانوني للمتعاملين في البيئة الرقمية العابرة للحدود؟

## رابعاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل مفهوم الأمن القانوني وبيان أهميته في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية.
2. دراسة الإطار القانوني للاعتراف بالأحكام الأجنبية الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، في ظل تعدد الأنظمة القانونية.
3. تقييم التحديات القانونية والعملية التي تعيق تحقيق الأمن القانوني، واقتراح آليات قانونية مناسبة لتعزيزه في البيئة الرقمية الدولية.

## خامساً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من بعدين رئيسيين:

**الأهمية النظرية:**

يسهم البحث في إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالأمن القانوني والاعتراف بالأحكام الأجنبية في مجال التجارة الإلكترونية الدولية، من خلال تقديم تحليل علمي معمق يربط بين قواعد القانون الدولي الخاص والتحول الرقمي المعاصرة (العزوي وآخرون، 2025؛ خنفوسي، 2018).

**الأهمية التطبيقية:**

تتجلى الأهمية التطبيقية للبحث في كونه يفيد المشرعين والقضاة والمهنيين القانونيين في تطوير قواعد الاعتراف بالأحكام الأجنبية، وتعزيز الثقة في البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية الدولية، بما يدعم استقرار المعاملات وحماية حقوق المتعاملين (إضاعات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية، 2022).

**سادسًا: منهجية البحث**

اعتمد البحث على منهجية متعددة لتحقيق أهدافه، تمثلت في:

- المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية المنظمة للاعتراف بالأحكام الأجنبية.
- المنهج المقارن لمقارنة مواقف بعض التشريعات والأنظمة القانونية المختلفة في مجال منازعات التجارة الإلكترونية الدولية.
- المنهج الوصفي لبيان واقع المنازعات الإلكترونية والإشكالات العملية المرتبطة بتنفيذ الأحكام في البيئة الرقمية.

**سابعًا: هيكلية البحث**

تحقيقًا لأهداف البحث، قُسمت الدراسة إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة. تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القانوني ومنازعات التجارة الإلكترونية الدولية، في حين حُصص المبحث الثاني لدراسة الأحكام الأجنبية في هذه المنازعات. أما المبحث الثالث فقد عالج أثر تعدد الأنظمة القانونية على الاعتراف بالأحكام الأجنبية، وتناول المبحث الرابع دور التحكيم الإلكتروني في تعزيز الأمن القانوني. وحُصص المبحث الخامس لبحث التحديات العملية والتقنية لتحقيق الأمن القانوني في البيئة الرقمية، لتنتهي الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القانوني ومنازعات التجارة الإلكترونية الدولية**

يُعد ضبط المفاهيم الأساسية وتحليلها تحليلًا نظريًا دقيقًا خطوةً منهجيةً ضرورية لفهم الإشكاليات القانونية التي يثيرها الاعتراف بالأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية. فالأمن القانوني والتجارة الإلكترونية الدولية يشكلان محورين متداخلين، تتحدد من خلالهما طبيعة الاستقرار القانوني ومدى فاعلية الحماية القضائية في البيئة الرقمية العابرة للحدود.

**المطلب الأول: مفهوم الأمن القانوني في الفكر القانوني المعاصر****أولًا: تعريف الأمن القانوني**

يُعد الأمن القانوني من المفاهيم المحورية في الفكر القانوني المعاصر، إذ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات. ويقصد بالأمن القانوني توفير حالة من الاطمئنان واليقين لدى الأفراد بشأن القواعد القانونية المطبقة عليهم، بما يمكنهم من توقع النتائج القانونية لتصرفاتهم في ضوء قواعد واضحة ومستقرة. ويُفهم الأمن القانوني بوصفه التزامًا يقع على عاتق الدولة يتمثل في سنّ تشريعات واضحة، وتطبيقها بصورة متسقة، وضمان احترام الحقوق المكتسبة

وعدم الإخلال بها بصورة مفاجئة أو تعسفية (خنفوسي، 2018).

وفي نطاق المعاملات التجارية الدولية، يكتسب الأمن القانوني بعداً إضافياً يتمثل في ضرورة استقرار المراكز القانونية للأطراف المتعاقدة، ولاسيما في ظل تباين الأنظمة القانونية الوطنية، الأمر الذي يجعل من اليقين القانوني شرطاً أساسياً لازدهار العلاقات التجارية العابرة للحدود (العزاوي وآخرون، 2025).

ثانياً: تطور مبدأ الأمن القانوني

لم يكن مفهوم الأمن القانوني حاضراً بصيغته الحديثة في النظم القانونية التقليدية، بل تطور تدريجياً مع تطور الدولة القانونية وتعاضم دور القضاء في حماية الحقوق. وقد ارتبط هذا التطور بانتقال الفكر القانوني من التركيز على النصوص الجامدة إلى الاهتمام باستقرار الاجتهاد القضائي وحماية التوقع المشروع للأفراد. ومع اتساع نطاق العلاقات القانونية الدولية، ولاسيما في مجال التجارة، أصبح الأمن القانوني مبدأً حاكمًا لتفسير القواعد القانونية وتطبيقها، سواء على المستوى الوطني أو الدولي (خنفوسي، 2018).

وقد أسهمت التحولات الرقمية المعاصرة في إعادة صياغة مفهوم الأمن القانوني، إذ لم يعد مقتصرًا على وضوح النصوص، بل امتد ليشمل استقرار الإجراءات الرقمية، وحجية الأدلة الإلكترونية، وقابلية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في بيئات قانونية مختلفة تقنياً (إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية، 2022).

ثالثاً: عناصر الأمن القانوني

يقوم الأمن القانوني على مجموعة من العناصر الأساسية التي لا يتحقق إلا بتكاملها، ومن أبرزها:

1. **الوضوح**: ويعني صياغة القواعد القانونية بصورة دقيقة وغير غامضة، بما يحذ من التضارب في التفسير والتطبيق. وتبرز أهمية هذا العنصر في المعاملات الإلكترونية التي تتطلب قواعد واضحة بشأن الاختصاص، والإثبات، وتنفيذ الأحكام (السلمي & عوض، 2023).
2. **الاستقرار**: ويتمثل في ثبات القواعد القانونية وعدم تغييرها بصورة مفاجئة، فضلاً عن استقرار الاجتهاد القضائي. ويؤدي غياب هذا الاستقرار إلى زعزعة الثقة في النظام القانوني، خاصة في مجال التجارة الإلكترونية الدولية التي تقوم على السرعة والاعتماد على التوقعات القانونية المسبقة (العزاوي وآخرون، 2025).
3. **قابلية التوقع**: وهي قدرة الأفراد على توقع النتائج القانونية لتصرفاتهم بناءً على القواعد السارية. ويُعد هذا العنصر جوهرياً في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، حيث يعتمد المتعاملون على إمكانية تنفيذ الأحكام الأجنبية لضمان حقوقهم (أدم، 2025).

رابعاً: أهمية الأمن القانوني في العلاقات القانونية الدولية

تتجلى أهمية الأمن القانوني في العلاقات القانونية الدولية في كونه يشكل أساس الثقة بين المتعاملين من دول مختلفة، ويُعد شرطاً لازماً لتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري. فكلما كانت القواعد القانونية المتعلقة بالاختصاص والاعتراف بالأحكام الأجنبية أكثر وضوحاً واستقراراً، زادت درجة الاطمئنان لدى الأطراف المتعاقدة، وتعززت فعالية القضاء الدولي (الزيد، 2022).

وفي مجال التجارة الإلكترونية الدولية، يؤدي ضعف الأمن القانوني إلى إحجام الأطراف عن اللجوء إلى القضاء، أو إلى تفضيل وسائل بديلة لتسوية المنازعات، كالتحكيم الإلكتروني، هرباً من عدم اليقين المرتبط بتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية (سلامة أحمد شوشة، 2025).

## المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية الدولية وطبيعتها القانونية

أولاً: مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية

تُعرّف التجارة الإلكترونية الدولية بأنها مجموعة المعاملات التجارية التي تتم بوسائل إلكترونية بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة، وتشمل إبرام العقود وتنفيذها وتبادل البيانات عبر الشبكات الرقمية. وتتميز هذه التجارة بكونها عابرة للحدود، وغير مقيدة بمكان مادي محدد، مما يطرح إشكاليات قانونية غير مسبوقه في مجال تحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق (الحماية القانونية المقررة في عقد البيع الإلكتروني، 2025).

ثانياً: الخصائص القانونية لعقود التجارة الإلكترونية

تتسم عقود التجارة الإلكترونية بعدد من الخصائص القانونية المميزة، من أبرزها الطابع غير المادي للعقد، واعتماد وسائل الاتصال الحديثة في التعبير عن الإرادة، وسرعة إبرام وتنفيذ الالتزامات. كما تتسم هذه العقود غالباً بكونها عقود إذعان في بعض صورها، فضلاً عن تعدد القوانين المحتمل تطبيقها عليها، الأمر الذي يزيد من تعقيد تسوية المنازعات الناشئة عنها (السلمي & عوض، 2023).

ثالثاً: الطبيعة العابرة للحدود للمعاملات الرقمية

تُعد الطبيعة العابرة للحدود من السمات الجوهرية للمعاملات الرقمية، إذ قد يوجد البائع في دولة، والمشتري في دولة أخرى، بينما تُستضاف المنصة الإلكترونية أو الخادم الرقمي في دولة ثالثة. ويؤدي هذا التعدد الجغرافي إلى تضارب الاختصاصات القضائية وتعدد القوانين واجبة التطبيق، مما يعكس مباشرة على مسألة الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها (المسؤولية الناشئة عن عقد التوزيع الدولي للبضائع، 2025).

رابعاً: إشكالية تحديد الاختصاص القضائي في البيئة الرقمية

تُعد مسألة تحديد الاختصاص القضائي من أبرز الإشكاليات التي تثيرها منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، نظراً لصعوبة ربط النزاع بإقليم دولة معينة. وقد أظهرت الدراسات المقارنة أن النظم القانونية تختلف في معايير تحديد الاختصاص، بين الأخذ بمكان إبرام العقد، أو محل التنفيذ، أو موطن المدعى عليه، أو مكان تحقق الضرر، وهو ما يؤدي إلى تنازع الاختصاص بين المحاكم الوطنية (السلمي & عوض، 2023).

ويترتب على هذا التنازع آثار سلبية تمس الأمن القانوني، إذ قد تصدر أحكام متعارضة بشأن النزاع الواحد، أو يُرفض الاعتراف بحكم أجنبي بدعوى عدم اختصاص المحكمة التي أصدرته، مما يضعف فعالية الحماية القضائية في البيئة الرقمية الدولية (آدم، 2025).

يتضح مما سبق أن الأمن القانوني يشكل الأساس النظري الذي تُقاس في ضوءه فعالية القواعد القانونية المنظمة لمنازعات التجارة الإلكترونية الدولية. كما أن الطبيعة الخاصة لهذه التجارة، ولاسيما طابعها العابر للحدود وتعدد الأنظمة القانونية الخاضعة لها، تفرض تحديات جوهرية على مبدأ الاعتراف بالأحكام الأجنبية، الأمر الذي يستدعي تحليلاً أعمق لشروط هذا الاعتراف وآثاره، وهو ما سيتم تناوله في المباحث اللاحقة.

## المبحث الثاني: الأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية

تمثل الأحكام الأجنبية محوراً أساسياً في تنظيم منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، إذ تتوقف فعالية الحماية القضائية في البيئة الرقمية على مدى الاعتراف بهذه الأحكام وترتيب آثارها القانونية خارج الدولة التي صدرت فيها. وفي ظل الطابع

العابر للحدود للمعاملات الإلكترونية وتعدد الأنظمة القانونية، تكتسب دراسة ماهية الحكم الأجنبي وشروط الاعتراف به أهمية خاصة، لما لذلك من أثر مباشر في تحقيق الأمن القانوني واستقرار المعاملات التجارية الدولية.

### المطلب الأول: ماهية الحكم الأجنبي وطبيعته القانونية

أولاً: تعريف الحكم الأجنبي في القانون الدولي الخاص

يُقصد بالحكم الأجنبي في إطار القانون الدولي الخاص ذلك القرار القضائي الصادر عن محكمة مختصة في دولة معينة، والمطلوب ترتيب آثاره القانونية أو تنفيذه في إقليم دولة أخرى. ويستند هذا المفهوم إلى معيار إقليمي، قوامه صدور الحكم باسم سيادة دولة أجنبية عن قضاء لا يخضع لولاية الدولة المطلوب فيها الاعتراف أو التنفيذ (خنفوسي، 2018). ويُعد الحكم أجنبيًا متى كان صادرًا عن جهة قضائية خارج النظام القضائي الوطني، بصرف النظر عن جنسية أطراف النزاع أو موضوعه.

وفي سياق منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، يكتسب هذا التعريف أهمية مضاعفة، إذ غالبًا ما تُرفع الدعاوى أمام محاكم أجنبية نتيجة تعدد أماكن إبرام العقود وتنفيذها، وتتوغل عناصر الاتصال القانونية المرتبطة بالمعاملة الإلكترونية (السلمي & عوض، 2023).

ثانيًا: التمييز بين الاعتراف بالحكم وتنفيذه

يُميّز الفقه والقضاء في القانون الدولي الخاص بين الاعتراف بالحكم الأجنبي وتنفيذه. فالاعتراف يعني إقرار الدولة بالحجية القانونية للحكم الأجنبي داخل إقليمها، وتمكينه من ترتيب آثاره القانونية، كحجية الأمر المقضي به، دون اللجوء إلى إجراءات التنفيذ الجبري. أما التنفيذ فيقصد به إضفاء الصيغة التنفيذية على الحكم الأجنبي، بما يسمح باستخدام وسائل الإكراه لتنفيذ مضمونه (الزبد، 2022).

ويُعد هذا التمييز ذا أهمية خاصة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، إذ قد يكتفي أحد الأطراف بالاعتراف بالحكم الأجنبي لإثبات حقه أو دفع دعوى مقابلة، في حين يتطلب تنفيذ الالتزامات المالية أو العينية اللجوء إلى إجراءات تنفيذ معقدة تخضع لشروط صارمة تختلف من نظام قانوني إلى آخر (آدم، 2025).

ثالثًا: حجية الأحكام الأجنبية وآثارها القانونية

تتمثل حجية الحكم الأجنبي في منحه قوة الأمر المقضي به، بما يمنع إعادة نظر النزاع ذاته أمام القضاء الوطني، متى تم الاعتراف به وفق الشروط القانونية المقررة. وتكمن أهمية هذه الحجية في تحقيق الاستقرار القانوني ومنع تضارب الأحكام القضائية بشأن النزاع الواحد (العزاوي وآخرون، 2025).

غير أن حجية الأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية تظل رهينة بموقف الدولة المطلوب فيها الاعتراف، وبمدى توافق الحكم مع القواعد الأساسية للنظام القانوني الوطني. وفي حال غياب الاعتراف، يفقد الحكم الأجنبي فعاليته القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى إهدار الجهد القضائي المبذول ويُضعف الثقة في القضاء كوسيلة لحسم المنازعات الإلكترونية الدولية (خنفوسي، 2018).

رابعًا: خصوصية الأحكام الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية

تتسم الأحكام الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية بخصوصية نابعة من طبيعة النزاع ذاته، إذ غالبًا ما تعتمد هذه الأحكام على أدلة رقمية، وعقود إلكترونية، وإجراءات تقاضٍ تتم جزئيًا أو كليًا عبر الوسائل الإلكترونية. وتثير هذه

الخصوصية تساؤلات حول مدى توافر الضمانات الإجرائية التقليدية، وحجية الأدلة الرقمية، ومدى توافق هذه الأحكام مع متطلبات النظام العام في دولة التنفيذ (المعلم & الكربي، 2024).

كما أن الطابع العابر للحدود للنزاعات الإلكترونية قد يؤدي إلى صدور الحكم عن محكمة ترتبط بالنزاع بروابط اتصال ضعيفة نسبياً، وهو ما يدفع بعض الدول إلى التشدد في الاعتراف بهذه الأحكام بدعوى حماية سيادتها القضائية (السلمي & عوض، 2023).

### المطلب الثاني: شروط الاعتراف بالأحكام الأجنبية

أولاً: شرط الاختصاص القضائي الدولي

يُعد الاختصاص القضائي الدولي من أهم الشروط التي يتوقف عليها الاعتراف بالحكم الأجنبي. ويقصد به أن تكون المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم مختصة دولياً بنظر النزاع وفقاً لمعايير مقبولة في نظر الدولة المطلوب فيها الاعتراف. وتختلف هذه المعايير من نظام قانوني إلى آخر، غير أن القاسم المشترك بينها يتمثل في وجود رابطة جدية بين النزاع والدولة التي صدر الحكم باسمها (السلمي & عوض، 2023).

وفي منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، يبرز هذا الشرط بوصفه إشكالية مركزية، نظراً لتعدد أماكن إبرام العقد وتنفيذه، وتتنوع عناصر الاتصال الرقمية، مما يؤدي إلى تنازع الاختصاص بين محاكم عدة دول، ويؤثر مباشرة في فرص الاعتراف بالأحكام الأجنبية الصادرة عنها (آدم، 2025).

ثانياً: احترام حقوق الدفاع و ضمانات المحاكمة العادلة

يُشترط للاعتراف بالحكم الأجنبي أن تكون إجراءات التقاضي التي صدر في إطارها قد احترمت حقوق الدفاع و ضمانات المحاكمة العادلة، وعلى رأسها تمكين الخصوم من العلم بالدعوى، وإبداء دفوعهم، وتقديم أدلتهم دون إخلال بمبدأ المساواة بين الأطراف. ويُعد هذا الشرط تعبيراً عن التزام الدولة بحماية الحقوق الأساسية للمتقاضين (الزيد، 2022).

وفي البيئة الرقمية، تثار إشكالات خاصة تتعلق بالتبليغ الإلكتروني، وسلامة الإجراءات الرقمية، وحجية وسائل الاتصال الحديثة، وهو ما قد يؤثر في تقييم مدى توافر ضمانات المحاكمة العادلة عند الاعتراف بالأحكام الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية (المعلم & الكربي، 2024).

ثالثاً: عدم مخالفة النظام العام

يُعد شرط عدم مخالفة النظام العام من أكثر شروط الاعتراف بالأحكام الأجنبية مرونة وإثارة للجدل، إذ يتيح للدولة المطلوب فيها الاعتراف رفض الحكم الأجنبي إذا تضمن ما يتعارض مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظامها القانوني أو الاجتماعي أو الاقتصادي. غير أن مفهوم النظام العام يختلف من دولة إلى أخرى، ويخضع لتقدير القضاء الوطني (آدم، 2025).

وفي منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، يؤدي اختلاف مفهوم النظام العام إلى تضيق نطاق الاعتراف بالأحكام الأجنبية، ولاسيما عندما تتعارض آثار الحكم مع قواعد حماية المستهلك، أو السيادة الرقمية، أو القيم الاقتصادية الأساسية للدولة (العزاوي وآخرون، 2025).

رابعاً: نهائية الحكم وقابليته للتنفيذ

يُشترط للاعتراف بالحكم الأجنبي أن يكون نهائيًا وغير قابل للطعن وفقًا لقانون الدولة التي صدر فيها، وأن يكون قابلاً للتنفيذ في موطنه الأصلي. ويهدف هذا الشرط إلى ضمان استقرار المراكز القانونية ومنع الاعتراف بأحكام مؤقتة أو قابلة للإلغاء (خنفوسي، 2018).

وفي مجال التجارة الإلكترونية الدولية، تبرز أهمية هذا الشرط في ظل السرعة التي تتطلبها المعاملات الرقمية، إذ إن الاعتراف بأحكام غير نهائية من شأنه أن يخلق حالة من عدم اليقين القانوني ويقوض الثقة في النظام القضائي (الزبد، 2022).

يُظهر التحليل أن الأحكام الأجنبية تشكل أداة محورية لتحقيق العدالة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، غير أن فعاليتها تظل مرهونة بتوافر شروط الاعتراف بها في ظل تعدد الأنظمة القانونية. ويؤدي أي إخلال بهذه الشروط إلى إضعاف الأمن القانوني وتقويض استقرار المعاملات الإلكترونية، الأمر الذي يستدعي بحث أثر تعدد الأنظمة القانونية على الاعتراف بهذه الأحكام، وهو ما سيتناوله المبحث الثالث.

### المبحث الثالث: أثر تعدد الأنظمة القانونية على الاعتراف بالأحكام الأجنبية

يُعد تعدد الأنظمة القانونية من أبرز العوامل التي تؤثر في الاعتراف بالأحكام الأجنبية الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، إذ يؤدي هذا التعدد إلى تباين القواعد الموضوعية والإجرائية، وتضارب معايير الاختصاص والنظام العام، بما ينعكس سلبًا على استقرار المعاملات الإلكترونية ويقوض مبدأ الأمن القانوني. ويتجلى هذا الأثر بوضوح في إشكاليات تنازع الاختصاص وتعدد القوانين واجبة التطبيق، فضلًا عن القيود المرتبطة بمفهوم السيادة الوطنية والنظام العام.

#### المطلب الأول: تنازع الاختصاص وتعدد القوانين واجبة التطبيق

أولاً: تنازع الاختصاص القضائي في المنازعات الإلكترونية

ينشأ تنازع الاختصاص القضائي في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية نتيجة للطبيعة اللامركزية للبيئة الرقمية، حيث يصعب ربط النزاع بإقليم دولة معينة. فقد يكون مقر البائع في دولة، والمشتري في دولة أخرى، بينما تُدار المنصة الإلكترونية أو الخوادم التقنية من دولة ثالثة، الأمر الذي يفتح المجال لاختصاص عدة محاكم وطنية بنظر النزاع ذاته (السلمي & عوض، 2023).

ويؤدي هذا التنازع إلى إضعاف فرص الاعتراف بالأحكام الأجنبية، إذ قد ترفض دولة التنفيذ الاعتراف بحكم أجنبي بحجة عدم اختصاص المحكمة التي أصدرته وفق معاييرها الوطنية، وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين القانوني للمتعاملين في التجارة الإلكترونية الدولية (أدم، 2025).

ثانياً: تعدد القوانين واجبة التطبيق وأثره في استقرار المعاملات

يرتبط تنازع الاختصاص غالبًا بتعدد القوانين واجبة التطبيق، حيث تختلف النظم القانونية في قواعد الإسناد المعتمدة لتحديد القانون المختص. وقد يؤدي تطبيق قانون أجنبي غير متوقع من قبل أحد الأطراف إلى الإخلال بالتوازن التعاقدية وإضعاف الثقة في المعاملات الإلكترونية الدولية (الحماية القانونية المقررة في عقد البيع الإلكتروني، 2025).

ويؤثر هذا التعدد سلبًا في استقرار المعاملات، إذ يصبح المتعاملون غير قادرين على توقع القواعد القانونية التي ستحكم نزاعاتهم أو مصير الأحكام القضائية الصادرة بشأنها، مما يهدد أحد أهم عناصر الأمن القانوني، وهو قابلية التوقع (العزاوي وآخرون، 2025).

## ثالثًا: اختلاف القواعد الإجرائية بين الأنظمة القانونية

لا يقتصر أثر تعدد الأنظمة القانونية على القواعد الموضوعية فحسب، بل يمتد ليشمل القواعد الإجرائية، ولاسيما تلك المتعلقة بإجراءات التقاضي، والإثبات، والتبليغ. ففي حين تعتمد بعض الأنظمة إجراءات رقمية متقدمة في إدارة الدعاوى، لا تزال أنظمة أخرى تتمسك بإجراءات تقليدية، وهو ما يثير إشكاليات عند الاعتراف بالأحكام الأجنبية الصادرة في بيئات قضائية رقمية متطورة (المعلم & الكربي، 2024).

وقد يؤدي هذا الاختلاف إلى التشكيك في سلامة الإجراءات المتبعة أمام المحكمة الأجنبية، ومن ثم رفض الاعتراف بالحكم الصادر عنها بدعوى الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة (الزيد، 2022).

## رابعًا: الإشكالات العملية الناجمة عن التباين التشريعي

يسفر التباين التشريعي بين الأنظمة القانونية عن إشكالات عملية متعددة، من أبرزها صدور أحكام متعارضة بشأن النزاع الواحد، أو تعذر تنفيذ الحكم الأجنبي بسبب اختلاف متطلبات التنفيذ، وهو ما يؤدي إلى إطالة أمد النزاع وزيادة تكلفته، ويقوض فعالية القضاء الدولي في مجال التجارة الإلكترونية (آدم، 2025).

## جدول (1): أثر التباين التشريعي في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية

مجال التباين	مظهره	أثره على الاعتراف بالحكم
الاختصاص القضائي	تعدد معايير الاختصاص	رفض الاعتراف لعدم الاختصاص
القانون الواجب التطبيق	اختلاف قواعد الإسناد	عدم استقرار المراكز القانونية
الإجراءات القضائية	تباين إجراءات التقاضي والإثبات	التشكيك في سلامة الحكم
التنفيذ	اختلاف متطلبات التنفيذ	إعاقة تنفيذ الحكم الأجنبي

## المطلب الثاني: النظام العام والسيادة الوطنية كعوائق أمام الاعتراف

أولاً: مفهوم النظام العام في سياق الاعتراف بالأحكام الأجنبية

يُعد النظام العام من أبرز القيود المفروضة على الاعتراف بالأحكام الأجنبية، إذ يسمح للدولة برفض الاعتراف بالحكم إذا كان من شأنه الإخلال بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظامها القانوني أو الاجتماعي أو الاقتصادي. غير أن هذا المفهوم يتسم بالمرونة والنسبية، ويخضع لتقدير القضاء الوطني (خنفوسي، 2018).

وفي منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، يتسع نطاق التمسك بالنظام العام ليشمل اعتبارات تتعلق بحماية المستهلك، والأمن الرقمي، والسيادة المعلوماتية، مما يؤدي إلى تضيق نطاق الاعتراف بالأحكام الأجنبية (آدم، 2025).

## ثانيًا: السيادة الوطنية وحدود التعاون القضائي الدولي

تُعد السيادة الوطنية من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، غير أن التمسك المفرط بها قد يعرقل التعاون القضائي الدولي، ولاسيما في مجال الاعتراف بالأحكام الأجنبية. وتواجه الدول معضلة تحقيق التوازن بين حماية سيادتها القضائية والانخراط في نظام قانوني دولي قائم على التعاون وتبادل الثقة (العزاوي وآخرون، 2025).

وفي ظل التجارة الإلكترونية الدولية، يصبح التعاون القضائي ضرورة حتمية لضمان فعالية الحماية القانونية، إذ لا يمكن لأي نظام قانوني وطني أن يعالج بمفرده المنازعات الرقمية العابرة للحدود (آدم، 2025).

ثالثًا: اختلاف مفهوم النظام العام بين الدول

يختلف مفهوم النظام العام من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، وهو ما يؤدي إلى تفاوت كبير في نطاق الاعتراف بالأحكام الأجنبية. فقد تُعد مسألة معينة متوافقة مع النظام العام في دولة ما، في حين تُعتبر مخالفة له في دولة أخرى، مما يخلق حالة من عدم الانسجام القانوني (الزيد، 2022).

**جدول (2): اختلاف مفهوم النظام العام وأثره في الاعتراف بالأحكام الأجنبية**

الدولة	نطاق النظام العام	أثره في الاعتراف
دولة ذات توجه ليبرالي	نطاق ضيق	توسع في الاعتراف
دولة ذات توجه حمائي	نطاق واسع	تضييق في الاعتراف
دولة رقمية متقدمة	إدماج القيم الرقمية	قبول مشروط للأحكام الإلكترونية

رابعًا: أثر ذلك في تحقيق الأمن القانوني

يؤدي التوسع في التمسك بالنظام العام والسيادة الوطنية إلى إضعاف الأمن القانوني، إذ يصبح مصير الأحكام الأجنبية غير قابل للتوقع، وهو ما ينعكس سلبًا على ثقة المتعاملين في التجارة الإلكترونية الدولية. وعلى العكس، فإن تبني تفسير مرن ومقيد لمفهوم النظام العام يساهم في تعزيز الاستقرار القانوني وتحقيق التوازن بين السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون القضائي الدولي (خنفوسي، 2018؛ العزاوي وآخرون، 2025).

يتضح أن تعدد الأنظمة القانونية، وما يترتب عليه من تنازع في الاختصاص وتعدد القوانين واجبة التطبيق، فضلاً عن اختلاف مفهوم النظام العام وحدود السيادة الوطنية، يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق الاعتراف بالأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية. ويؤدي هذا الواقع إلى إضعاف الأمن القانوني وتقويض استقرار المعاملات الرقمية، الأمر الذي يستدعي البحث في دور الآليات البديلة، ولاسيما التحكيم الإلكتروني، في تجاوز هذه التحديات، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الرابع.

**المبحث الرابع: التحكيم الإلكتروني ودوره في تعزيز الأمن القانوني**

أضحى التحكيم الإلكتروني أحد أبرز الآليات المعاصرة لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، في ظل ما يفرضه القضاء التقليدي من قيود إجرائية وإقليمية قد لا تتسجم مع طبيعة المعاملات الرقمية العابرة للحدود. ويكتسب التحكيم الإلكتروني أهمية خاصة لقدرته على تجاوز إشكاليات تنازع الاختصاص وتعدد القوانين، فضلاً عن دوره في تعزيز الأمن القانوني من خلال توفير آلية مرنة وسريعة وذات طابع دولي أكثر انسجامًا مع البيئة الرقمية.

**المطلب الأول: التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية**

أولاً: مفهوم التحكيم الإلكتروني

يُقصد بالتحكيم الإلكتروني ذلك النوع من التحكيم الذي تُدار إجراءاته كليًا أو جزئيًا عبر الوسائط الإلكترونية، بدءًا من إبرام اتفاق التحكيم، مرورًا بتبادل المذكرات وسماع الأطراف، وصولًا إلى إصدار الحكم التحكيمي باستخدام المنصات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة. ويُعد التحكيم الإلكتروني امتدادًا طبيعيًا للتحكيم التجاري الدولي، مع تكييف إجراءاته بما يتلاءم مع الخصائص التقنية للتجارة الإلكترونية الدولية (خنفوسي، 2018؛ العزاوي وآخرون، 2025).

وفي هذا الإطار، لا يغيّر الطابع الإلكتروني من الطبيعة القانونية للتحكيم، إذ يظل وسيلة اتفاقية لتسوية المنازعات تستند إلى إرادة الأطراف، غير أنه يتميز بمرونة إجرائية تتناسب مع السرعة التي تتطلبها المعاملات الرقمية (سلامة أحمد شوشة، 2025).

ثانياً: إجراءات التحكيم الإلكتروني في العقود الإلكترونية الدولية

تتسم إجراءات التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية بالبساطة والمرونة، حيث تُعتمد الوسائل الإلكترونية في تقديم طلب التحكيم، وتبادل المذكرات، وتقديم الأدلة الرقمية، وعقد الجلسات عن بُعد. وتُسهم هذه الإجراءات في تقليص الزمن والتكلفة، مقارنة بالنقاضي التقليدي، كما تقلل من الإشكالات المرتبطة بالمكان والاختصاص القضائي (سعد & مصطفى السيد فرج، 2024؛ السعدون وآخرون، 2023).

غير أن هذه الإجراءات تثير في المقابل تحديات قانونية تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة، وسلامة التبليغ الإلكتروني، وحجية الأدلة الرقمية، وهي مسائل تتطلب تنظيمًا دقيقًا لتفادي الطعن في أحكام التحكيم لاحقًا (المعلم & الكربي، 2024).

ثالثاً: توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في التحكيم

شهد التحكيم الإلكتروني تطوراً ملحوظاً مع إدماج التقنيات الحديثة، ولاسيما تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في إدارة إجراءات التحكيم وتحليل البيانات وتقديم الدعم التحليلي للمحكّمين. وقد أسهم هذا التطور في تعزيز كفاءة الفصل في النزاعات، وتحسين سرعة اتخاذ القرار، وتقليل الأخطاء البشرية (سلامة أحمد شوشة، 2025).

إلا أن توظيف الذكاء الاصطناعي في التحكيم يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية تتعلق بالشفافية، ومسؤولية القرار، ومدى توافق هذه التقنيات مع المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، وهو ما قد يؤثر في قبول أحكام التحكيم الإلكتروني والاعتراف بها (العزاوي وآخرون، 2025).

رابعاً: القيمة القانونية لأحكام التحكيم الإلكتروني

تتمتع أحكام التحكيم الإلكتروني، من حيث المبدأ، بالقيمة القانونية ذاتها التي تتمتع بها أحكام التحكيم التقليدي، طالما استوفت الشروط الموضوعية والإجرائية المقررة في قوانين التحكيم الوطنية والاتفاقيات الدولية. ويُعد هذا الأمر عاملاً أساسياً في تعزيز الثقة بالتحكيم الإلكتروني كوسيلة فعالة لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية الدولية (الزيد، 2022).

غير أن القيمة القانونية لهذه الأحكام تظل رهينة بمدى قبول الأنظمة القانونية الوطنية للإجراءات الإلكترونية، وبقدرتها على استيعاب الخصوصية التقنية للتحكيم الإلكتروني عند مرحلة الاعتراف والتنفيذ (آدم، 2025).

جدول (3): مقارنة بين التحكيم التقليدي والتحكيم الإلكتروني

المعيار	التحكيم التقليدي	التحكيم الإلكتروني
إدارة الإجراءات	حضورية	إلكترونية أو هجينة
الزمن والتكلفة	مرتفعة نسبياً	أقل وأسرع
الطابع الإقليمي	مرتبط بالمكان	عابر للحدود
التوافق مع التجارة الإلكترونية	محدود	مرتفع

## المطلب الثاني: الاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها

أولاً: اتفاقية نيويورك وأثرها في تنفيذ أحكام التحكيم

تُعد اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية الركيزة الأساسية للنظام الدولي لتنفيذ أحكام التحكيم. وقد أسهمت هذه الاتفاقية في تعزيز الثقة بالتحكيم كوسيلة دولية لتسوية المنازعات، من خلال إلزام الدول المتعاقدة بالاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها وفق شروط محددة (آدم، 2025).

وفي سياق التحكيم الإلكتروني، تكتسب الاتفاقية أهمية خاصة، إذ تتيح تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة عن هيئات دولية، بغض النظر عن الطابع الإلكتروني للإجراءات، متى استوفت الشروط الشكلية والموضوعية (الزيد، 2022).

ثانياً: التحديات العملية لتطبيق اتفاقية نيويورك

على الرغم من الدور المحوري لاتفاقية نيويورك، فإن تطبيقها في مجال التحكيم الإلكتروني يواجه تحديات عملية، من أبرزها إثبات وجود اتفاق تحكيم مكتوب في صورة إلكترونية، والتحقق من سلامة الإجراءات الرقمية، فضلاً عن التوسع في التمسك بدفع مخالفة النظام العام (آدم، 2025).

وقد تؤدي هذه التحديات إلى تقييد نطاق تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني، ولاسيما في الدول التي لا تزال تتبنى تفسيراً تقليدياً لمفهوم الكتابة أو الإجراءات القضائية (خنفوسي، 2018).

ثالثاً: العلاقة بين التحكيم الإلكتروني والأمن القانوني

يسهم التحكيم الإلكتروني في تعزيز الأمن القانوني من خلال توفير آلية تسوية تتسم بالمرونة والسرعة وقابلية التنفيذ الدولية، مما يمكن الأطراف من توقع مصير نزاعاتهم بصورة أكثر وضوحاً مقارنة بالقضاء الوطني المتعدد الأنظمة (السعدون وآخرون، 2023).

غير أن هذه المساهمة تظل مشروطة بتوحيد المعايير القانونية المتعلقة بالاعتراف بأحكام التحكيم الإلكتروني، والحد من التوسع في الاستثناءات المرتبطة بالنظام العام، بما يضمن استقرار المراكز القانونية للأطراف (العزاوي وآخرون، 2025).

رابعاً: التحكيم الإلكتروني كبديل أو مكمل للقضاء الوطني

لا يُنظر إلى التحكيم الإلكتروني بوصفه بديلاً مطلقاً للقضاء الوطني، بل يُعد في كثير من الأحيان آلية مكملة له، تسهم في تخفيف العبء عن المحاكم الوطنية وتعزيز فعالية تسوية المنازعات الدولية. ويُعد التكامل بين القضاء والتحكيم الإلكتروني أحد السبل المهمة لتحقيق الأمن القانوني في البيئة الرقمية الدولية (سلامة أحمد شوشة، 2025).

## جدول (4): دور التحكيم الإلكتروني في تعزيز الأمن القانوني

المعيار	القضاء الوطني	التحكيم الإلكتروني
تعدد الأنظمة القانونية	مرتفع التأثير	محدود التأثير
قابلية التوقع	منخفضة نسبياً	مرتفعة
سرعة الفصل	بطيئة	سريعة
التنفيذ الدولي	معقد	أكثر فاعلية

يتضح أن التحكيم الإلكتروني يشكل أداة فعالة لتعزيز الأمن القانوني في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، من خلال تجاوز إشكاليات تنازع الاختصاص وتعدد الأنظمة القانونية، وتوفير إطار دولي أكثر انسجامًا لتنفيذ الأحكام. غير أن فعالية هذه الأداة تظل رهينة بتطوير الأطر القانونية الوطنية والدولية بما يواكب التحول الرقمي، ويحد من العوائق المرتبطة بالنظام العام والسيادة الوطنية، تمهيدًا لعرض النتائج النهائية والتوصيات في الخاتمة.

### المبحث الخامس: التحديات العملية والتقنية لتحقيق الأمن القانوني في البيئة الرقمية

أبرز التحول الرقمي في مجال التجارة الإلكترونية الدولية تحديات قانونية وعملية متشابكة، لا سيما في ما يتعلق بالإثبات وتنفيذ الأحكام القضائية. وتعد هذه التحديات من أبرز العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن القانوني، إذ يرتبط استقرار المعاملات الرقمية بقدرة الأنظمة القضائية على استيعاب التطورات التقنية، وضمان حجية الأدلة الرقمية، وتنفيذ الأحكام بفعالية في بيئة قانونية تتسم بالتعدد والتباين.

#### المطلب الأول: الإثبات الرقمي وإشكالاته القانونية

أولاً: مفهوم الإثبات الرقمي

يقصد بالإثبات الرقمي استخدام الوسائل التقنية الحديثة لإثبات الوقائع القانونية، من خلال البيانات والمستندات الإلكترونية، مثل رسائل البريد الإلكتروني، وسجلات المعاملات الرقمية، والعقود الإلكترونية، وملفات الخوادم. ويُعد هذا النوع من الإثبات نتيجة طبيعية لتطور المعاملات الإلكترونية، إذ أصبحت الوقائع القانونية ذات طابع رقمي في جوهرها (المعلم & الكربي، 2024).

ويمثل الإثبات الرقمي أحد الركائز الأساسية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، نظرًا لاعتماد هذه المعاملات على الوسائط الإلكترونية في التعبير عن الإرادة وتنفيذ الالتزامات، الأمر الذي يفرض على الأنظمة القانونية تطوير قواعدها التقليدية للإثبات بما يتلاءم مع البيئة الرقمية (الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة، 2025).

ثانياً: حجية الأدلة الرقمية أمام القضاء

تختلف حجية الأدلة الرقمية أمام القضاء من نظام قانوني إلى آخر، إذ تعترف بعض التشريعات بالمستندات الإلكترونية باعتبارها أدلة كاملة الحجية متى استوفت شروط السلامة التقنية والتوثيق، في حين تتعامل تشريعات أخرى معها بحذر، وتخضعها لتقدير القاضي. ويؤثر هذا التفاوت في مدى قبول الأحكام القضائية الأجنبية التي استندت إلى أدلة رقمية عند مرحلة الاعتراف والتنفيذ (الزبد، 2022).

وفي منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، قد يؤدي التشكيك في حجية الأدلة الرقمية إلى رفض الاعتراف بالحكم الأجنبي، بدعوى الإخلال بقواعد الإثبات أو بضمانات المحاكمة العادلة، مما يقوض الأمن القانوني ويضعف الثقة في القضاء الرقمي (المعلم & الكربي، 2024).

ثالثاً: أثر التطور التكنولوجي على قواعد الإثبات

أسهم التطور التكنولوجي في إعادة تشكيل قواعد الإثبات التقليدية، من خلال إدخال وسائل تقنية متقدمة، كالتوقيع الإلكتروني، والتوثيق الرقمي، وتقنيات التشفير. وقد أتاح هذا التطور إمكانيات جديدة لتعزيز موثوقية الأدلة الرقمية، غير أنه في الوقت ذاته أوجد تحديات قانونية تتعلق بإثبات سلامة البيانات، ومنع التلاعب بها، وتحديد المسؤولية عن الخلل التقني (الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة، 2025).

ويؤدي غياب معايير موحدة للتحقق من الأدلة الرقمية على المستوى الدولي إلى تفاوت في تقييم هذه الأدلة بين الأنظمة القانونية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاعتراف بالأحكام الأجنبية الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية (آدم، 2025).

رابعاً: تفاوت الأنظمة القانونية في التعامل مع الأدلة الرقمية

يتجلى تفاوت الأنظمة القانونية في تعاملها مع الأدلة الرقمية في اختلاف التشريعات الوطنية بشأن شروط قبولها وحجبتها. ففي حين تبنت بعض الدول تشريعات متقدمة تنظم الإثبات الإلكتروني بصورة شاملة، لا تزال دول أخرى تعتمد قواعد تقليدية لا تتلاءم مع طبيعة المعاملات الرقمية، مما يؤدي إلى تفاوت في الحماية القانونية (إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية، 2022).

#### جدول (5): تفاوت الأنظمة القانونية في التعامل مع الأدلة الرقمية

النظام القانوني	موقفه من الأدلة الرقمية	الأثر على الاعتراف بالأحكام
نظام متقدم رقمياً	اعتراف واسع وحجية كاملة	تعزيز الاعتراف والتنفيذ
نظام انتقالي	اعتراف مشروط	قبول محدود
نظام تقليدي	تحفظ وتشدد	رفض محتمل للاعتراف

#### المطلب الثاني: التحول الرقمي للعدالة وأثره في تنفيذ الأحكام

أولاً: القضاء الإلكتروني وتطور الأنظمة القضائية

يُقصد بالقضاء الإلكتروني اعتماد الوسائل الرقمية في إدارة الدعاوى القضائية، من خلال تسجيل القضايا إلكترونياً، وتبادل المذكرات عن بُعد، وعقد الجلسات الافتراضية. وقد أسهم هذا التطور في تسريع الفصل في المنازعات وتقليل التكاليف الإجرائية، ولاسيما في المنازعات ذات الطابع الدولي (إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية، 2022).

غير أن اختلاف مستويات التطور التقني بين الأنظمة القضائية يؤدي إلى إشكاليات عند تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة في بيئات قضائية رقمية متقدمة داخل أنظمة أقل تطوراً تقنياً (المعلم & الكربي، 2024).

ثانياً: الإصلاحات العدلية الرقمية

شهدت العديد من الدول إصلاحات عدلية رقمية تهدف إلى تحديث البنية التحتية للقضاء وتعزيز كفاءته، من خلال إدخال الأنظمة الإلكترونية في إدارة العدالة. وقد أسهمت هذه الإصلاحات في تحسين الوصول إلى القضاء وتعزيز الشفافية، غير أنها أفرزت تحديات جديدة تتعلق بأمن المعلومات، وحماية البيانات، وضمان سلامة الإجراءات الرقمية (إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية، 2022).

ثالثاً: التحديات التقنية والمؤسسية

تتمثل التحديات التقنية في مخاطر الاختراق الإلكتروني، وتعطل الأنظمة الرقمية، وصعوبة التحقق من هوية الأطراف عن بُعد، في حين تتجلى التحديات المؤسسية في نقص الكوادر المؤهلة، وغياب التدريب الكافي للقضاة وأعاونهم على التعامل مع التقنيات الحديثة. ويؤثر هذا الواقع في فعالية تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، ويقوض الأمن القانوني في البيئة الرقمية (الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة، 2025).

## جدول (6): التحديات التقنية والمؤسسية للتحويل الرقمي للعدالة

نوع التحدي	مظاهره	أثره على تنفيذ الأحكام
تقني	اختراق الأنظمة، ضعف البنية التحتية	تعطيل التنفيذ
مؤسسي	نقص التدريب، مقاومة التغيير	بطء الإجراءات
قانوني	غياب التنظيم التشريعي	عدم اليقين القانوني

رابعاً: مدى إسهام التحويل الرقمي في تعزيز الأمن القانوني

يسهم التحويل الرقمي للعدالة في تعزيز الأمن القانوني من خلال تسريع الإجراءات، وتحسين الشفافية، وتسهيل تنفيذ الأحكام، شريطة أن يتم في إطار تشريعي واضح يضمن حماية الحقوق الأساسية. أما في حال غياب هذا الإطار، فقد يتحول التحويل الرقمي إلى مصدر جديد لعدم الاستقرار القانوني (العزاوي وآخرون، 2025).

ويُعد تحقيق التوازن بين التطور التقني وضمانات العدالة أحد أهم التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية في عصر الرقمنة، ولاسيما في مجال الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية (آدم، 2025).

يتبين أن التحديات العملية والتقنية المرتبطة بالإثبات الرقمي والتحويل الرقمي للعدالة تمثل عناصر حاسمة في تحقيق الأمن القانوني في البيئة الرقمية. ويؤدي تفاوت الأنظمة القانونية في استيعاب هذه التحديات إلى إضعاف الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتقويض استقرار المعاملات الإلكترونية الدولية، الأمر الذي يستدعي تقديم نتائج عامة وتوصيات عملية لتعزيز الأمن القانوني، وهو ما سنتناوله الخاتمة.

## الخاتمة

## أولاً: النتائج الرئيسية للبحث

توصل البحث إلى جملة من النتائج الرئيسية التي تُبرز طبيعة الإشكاليات القانونية المرتبطة بالاعتراف بالأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية في ظل تعدد الأنظمة القانونية، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

1. أظهر البحث أن الأمن القانوني يشكل ركيزة أساسية لاستقرار المعاملات الإلكترونية الدولية، وأن غيابه يؤدي إلى تقويض الثقة في القضاء الوطني والدولي، ويحدّ من فعالية الحماية القضائية في البيئة الرقمية .
2. بيّن البحث أن الطبيعة العابرة للحدود للتجارة الإلكترونية الدولية تؤدي إلى تعقيد مسألة تحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق، مما ينعكس مباشرة على فرص الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها .
3. تبين أن تعدد الأنظمة القانونية وتباين القواعد الموضوعية والإجرائية يُعد من أبرز أسباب عدم استقرار المراكز القانونية للأطراف المتنازعة، ويؤدي في كثير من الحالات إلى رفض الاعتراف بالأحكام الأجنبية بدعوى عدم الاختصاص أو مخالفة النظام العام .
4. كشف البحث أن التحكيم الإلكتروني يمثل آلية فعّالة لتجاوز إشكاليات تنازع الاختصاص وتعدد القوانين، غير أن فعاليته تظل مرهونة بمدى الاعتراف بأحكامه وتنفيذها وفقاً لاتفاقية نيويورك، وبمرونة تفسير شروطها في السياق الرقمي .
5. أظهر البحث أن الإثبات الرقمي والتحويل الرقمي للعدالة يشكلان عاملين حاسمين في تحقيق الأمن القانوني، إلا أن تفاوت الأنظمة القانونية في استيعاب التطورات التقنية يحدّ من فعالية تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية .

## ثانياً: الاستنتاجات القانونية

إنطلاقاً من النتائج المتقدمة، خص البحث إلى عدد من الاستنتاجات القانونية المهمة، من أبرزها:

1. إن الاعتراف بالأحكام الأجنبية في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية لا يمكن فصله عن مبدأ الأمن القانوني، إذ يُعد هذا الاعتراف أحد الأدوات الأساسية لتحقيق الاستقرار واليقين القانوني في البيئة الرقمية.
2. إن التمسك الصارم بمفاهيم تقليدية للاختصاص القضائي والنظام العام لم يعد منسجماً مع طبيعة التجارة الإلكترونية الدولية، الأمر الذي يستدعي إعادة تفسير هذه المفاهيم بما يحقق التوازن بين السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون القضائي الدولي.
3. إن التحكيم الإلكتروني، رغم ما يقدمه من مزايا إجرائية وتقنية، لا يشكل حلاً كافياً بذاته ما لم تُطور القواعد القانونية الوطنية والدولية بما يضمن الاعتراف بأحكامه وتنفيذها بفعالية.
4. إن التحول الرقمي للعدالة يُعد خطوة ضرورية لتعزيز الأمن القانوني، غير أنه قد يتحول إلى مصدر جديد لعدم اليقين القانوني إذا لم يُواكب بإصلاح تشريعي ومؤسسي شامل.

## ثالثاً: التوصيات

في ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج واستنتاجات، يوصي الباحث بما يأتي:

1. تطوير التشريعات الوطنية بما ينسجم مع خصوصية التجارة الإلكترونية الدولية، ولاسيما في ما يتعلق بقواعد الاختصاص القضائي والاعتراف بالأحكام الأجنبية.
2. تبني تفسير مرن ومقيد لمفهوم النظام العام عند النظر في الاعتراف بالأحكام الأجنبية، بما يمنع التوسع غير المبرر في رفض هذه الأحكام ويعزز التعاون القضائي الدولي.
3. تعزيز الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، من خلال الاعتراف الصريح بالإجراءات والأدلة الرقمية، وتكييف قواعد اتفاقية نيويورك مع متطلبات البيئة الرقمية.
4. توحيد أو تقريب القواعد المتعلقة بالإثبات الرقمي على المستويين الإقليمي والدولي، بما يحد من التفاوت بين الأنظمة القانونية ويعزز حجية الأدلة الرقمية.
5. الاستثمار في التحول الرقمي للعدالة، من خلال تطوير البنية التحتية التقنية، وتدريب القضاة وأعاونهم على التعامل مع الوسائل الرقمية، وضمان أمن المعلومات وحماية البيانات.

## رابعاً: آفاق البحث المستقبلية

يفتح هذا البحث آفاقاً متعددة لدراسات مستقبلية يمكن أن تسهم في تعميق الفهم القانوني لمنازعات التجارة الإلكترونية الدولية، ومن أبرزها:

1. دراسة دور الذكاء الاصطناعي في تطوير آليات الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها.
2. تحليل مقارن لتجارب دولية محددة في مجال القضاء الإلكتروني وتأثيرها في تحقيق الأمن القانوني.
3. بحث إمكانية وضع اتفاقية دولية خاصة بتنظيم الاعتراف بالأحكام القضائية الصادرة في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية.
4. دراسة العلاقة بين السيادة الرقمية والأمن القانوني في ظل تصاعد النزاعات الإلكترونية العابرة للحدود.

## المصادر

السلمي، س.، و عوض، هـ. (2023). ضوابط الاختصاص القضائي الدولي في نظر منازعات العقود الإلكترونية في النظام السعودي: دراسة مقارنة. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، 42(42)، 2309–2402.

<https://doi.org/10.21608/jlr.2023.208655.1210>

Al-Sulami, S., & Awad, H. (2023). Controls of international judicial jurisdiction in examining electronic contract disputes in the Saudi legal system: A comparative study. *Journal of Jurisprudential and Legal Research*, 42(42), 2309–2402.

<https://doi.org/10.21608/jlr.2023.208655.1210>

شوشة، إسلامة أحمد. (2025). التحكيم الإلكتروني الذكي كآلية لتسوية المنازعات التجارية الدولية: دراسة مقارنة. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، 11(1)، 1784–1718.

<https://doi.org/10.21608/jdl.2025.414620>

Shousha, Islama Ahmed. (2025). Smart electronic arbitration as a mechanism for settling international commercial disputes: A comparative study. *Journal of Legal and Economic Studies*, 11(1), 1718–1784. <https://doi.org/10.21608/jdl.2025.414620>

سعد، مصطفى السيد فرج. (2024). إجراءات التحكيم الإلكتروني في منازعات عقود التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية. *مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة*، 44(44)، 2409–2311.

Saad, Mostafa El-Sayed Farag. (2024). Electronic arbitration procedures in e-commerce contract disputes: A comparative study of Arab legislations. *Journal of Sharia and Law in Cairo*, 44(44), 2311–2409.

(9). الحماية القانونية المقررة في عقد البيع الإلكتروني. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6 (9). <https://doi.org/10.53796/hnsj67/45>

Legal protection established in the electronic sales contract. (2025). *Humanitarian and Natural Sciences Journal*, 6(9). <https://doi.org/10.53796/hnsj67/45>

السعدون، ر. ع. م.، السعدون، ع. م. ع.، وعبد الوهاب، م. ع. (2023). التحكيم الإلكتروني لتسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 7(8)، 87–76.

<https://doi.org/10.26389/ajsrp.n100623>

Al-Saadoun, R. A. M., Al-Saadoun, A. M. A., & Abdel Wahab, M. A. (2023). Electronic arbitration for settling disputes arising from e-commerce contracts. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 7(8, Supplement), 76–87.

<https://doi.org/10.26389/ajsrp.n100623>

المعلم، س. م.، والكربي، ب. خ. (2024). تأثير التقنية على وسائل الإثبات الرقمية في النظام السعودي: دراسة

- تحليلية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 0(0)، <https://doi.org/10.21608/jlr.2024.304300.14820>، 0-0.
- Al-Muallem, S. M., & Al-Karbi, B. Kh. (2024). The impact of technology on digital evidence methods in the Saudi legal system: An analytical study. *Journal of Jurisprudential and Legal Research*, 0(0), 0-0. <https://doi.org/10.21608/jlr.2024.304300.1482>
- إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية خلال فترة انتشار جائحة كورونا. (2022). مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(8). <https://doi.org/10.53796/hnsj3810>
- Highlights on digital judicial reforms in the Saudi Ministry of Justice during the COVID-19 pandemic. (2022). *Humanitarian and Natural Sciences Journal*, 3(8). <https://doi.org/10.53796/hnsj3810>
- العزاوي، م. ع. ح.، طاهري، م.، و تهراني، م. ش. (2025). التحكيم التجاري الدولي كأحد وسائل حل المنازعات. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 493. <https://doi.org/10.51837/0827-000-082-051>
- Al-Azzawi, M. A. H., Taheri, M., & Tehrani, M. Sh. (2025). International commercial arbitration as one of the means of dispute resolution. *Journal of the Islamic University College*, 493. <https://doi.org/10.51837/0827-000-082-051>
- الزبد، أ. (2022). الشروط النظامية لإعداد حكم التحكيم وفقاً لنظام التحكيم السعودي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 18(2)، 274-326. <https://doi.org/10.36394/jls.v18.i2.8.326-274>
- Al-Zaid, A. (2022). Legal requirements for preparing an arbitral award under the Saudi Arbitration Law. *University of Sharjah Journal of Legal Sciences*, 18(2), 274-326. <https://doi.org/10.36394/jls.v18.i2.8>
- المسؤولية الناشئة عن عقد التوزيع الدولي للبضائع: دراسة مقارنة. (2025). مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(5). <https://doi.org/10.53796/hnsj67/43>
- Liability arising from the international distribution contract of goods: A comparative study. (2025). *Humanitarian and Natural Sciences Journal*, 6(5). <https://doi.org/10.53796/hnsj67/43>
- آدم، م. ع. (2025). تحديات تطبيق اتفاقية نيويورك في منازعات البيع الدولي بين الاعتراف بقرارات التحكيم والسيادة الوطنية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(10). <https://doi.org/10.53796/hnsj610/2>
- Adam, M. A. (2025). Challenges of applying the New York Convention in international sales disputes between the recognition of arbitral awards and national sovereignty: A comparative study. *Humanitarian and Natural Sciences Journal*, 6(10). <https://doi.org/10.53796/hnsj610/2>
- خنفوسي، عبد العزيز. (2018). مدخل إلى قانون التحكيم. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

Khanfousi, Abdel Aziz. (2018). *Introduction to Arbitration Law*. Amman: Academic Book Center.

العمرى مقدمي. (د.ت). خصائص المنازعة الإدارية الجمركية وتطبيقها في القضاء الجزائري. أطروحة دكتوراه.

Al-Omari Muqaddami. (n.d.). Characteristics of customs administrative disputes and their application in Algerian judiciary. Doctoral dissertation.

(10). الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة. (2025). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6 (10). <https://doi.org/10.53796/hnsj69/45>

Criminal proof by modern scientific methods. (2025). *Humanitarian and Natural Sciences Journal*, 6(10). <https://doi.org/10.53796/hnsj69/45>